

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٢١

الخميس، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كيم سوك . . . . . (جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين
	أذربيجان . . . . . السيد موسايف
	الأرجنتين . . . . . السيدة بر سيفال
	أستراليا . . . . . السيدة كينغ
	باكستان . . . . . السيد مسعود خان
	توغو . . . . . السيد مينون
	رواندا . . . . . السيد ندوهو نغريهي
	الصين . . . . . السيد تيان لين
	غواتيمالا . . . . . السيد روسينثال
	فرنسا . . . . . السيد أرو
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوكا
	المغرب . . . . . السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/69)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting .Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

### تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/69)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالى السيدة فوزية يوسف حاجي عدن، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/69، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في الصومال وبشأن المرحلة التالية من انخراط الأمم المتحدة في ذلك البلد.

في الأسابيع التي انقضت منذ وضع الصيغة النهائية للتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69)، واصلت حكومة الصومال الاتحادية تنفيذ سياسة الركائز الست لتحقيق الاستقرار وبناء السلام في

البلد. تواصل الرئيس حسن شيخ محمود مع شركاء الصومال الدوليين، فقام بزيارات رفيعة المستوى شملت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أنعش الآمال في تعزيز المساعدات الدولية على أساس الاتفاق الجديد المزمع صياغته خلال هذا العام.

واصلت الأمم المتحدة الحوار الرفيع المستوى مع السلطات الجديدة في الصومال بشأن خططها الناشئة. فالتقى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، بالرئيس محمود في أديس أبابا أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير، وزار مقديشو في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وناقش مع رئيس وزراء الصومال والقادة الآخرين أولوياتهم للسنة المقبلة، لا سيما في مجالات الأمن، والإصلاح القضائي، وإدارة المالية العامة. ونأمل أن نواصل العمل معاً من أجل إيجاد سبل لدعم الصومال في هذه المجالات الرئيسية.

غير أن النجاح الذي حققته الحكومة على الصعيد الدولي تقابله تحديات هائلة على الصعيد الداخلي. فقد أتاح تزايد رقعة الأراضي المحررة من حركة الشباب الفرصة للحكومة الاتحادية لتبسط سيطرتها على البلد ولتعزز شرعيتها بين الصوماليين. وتعمل الحكومة على ملء الفراغ من خلال نهج شامل ينطلق من القاعدة، لكن من الطبيعي أن تكون العملية مثيرة للجدل. في كيسمايو، لم يلتق بعد الشيخ مادوبي، الذي نصب نفسه محافظاً، بالرئيس محمود، بالرغم من وعوده بذلك. وفي الوقت نفسه، تتصاعد التوترات في بايدوا في أعقاب تعيين الحكومة محافظاً مؤقتاً جديداً في ٦ شباط/فبراير.

من المهم إحراز تقدم سريع في إقامة إدارات مقبولة في المناطق المحررة، ومن المهم أن ترافق العملية السياسية المعقدة توفير بعض الأشياء الملموسة التي تعزز الاستقرار - لا سيما بسط الأمن، وإرساء القانون والنظام، وتقديم الخدمات

إن تطوير قطاع الأمن في الصومال يجب أن يقترن أيضا بتعزيز الدعم للسلطة القضائية، واحترام حقوق الإنسان. ويشعر الأمين العام على نحو خاص بالقلق إزاء التهديد المستمر للصحافيين العاملين في الصومال، وعدد حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها. وقضية المرأة التي وقعت ضحية اغتصاب مزعوم والصحافي الصومالي الصادر في حقه حكم بالسجن في ٥ شباط/فبراير تؤكد على الاستثمارات الكبيرة اللازمة لوضع إطار وطني يعزز المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتتطلب هذه الفترة الانتقالية، بما تنطوي عليها من فرص وتحديات، اتخاذ خطوة لإحداث تغيير في عملية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبناء السلام في الصومال. وقد أوصى الأمين العام في تقريره المعروض على المجلس إعادة تنظيم كبيرة لوجود الأمم المتحدة في الصومال. وتستند التوصيات إلى تقييم استراتيجي متكامل جرى أواخر العام الماضي، حيث استتمت الأمانة العامة بإمعان إلى السلطات الصومالية في جميع أنحاء البلد، وإلى منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين في الصومال وفي نيروبي. كما جرت مشاورات مكثفة مع الاتحاد الأفريقي.

إن نتائج الاستعراض تؤكد على أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الصومال يجب أن يستند الآن إلى شراكة جديدة، مع وجود الصوماليين في الصدارة والأمم المتحدة التي تعمل جنبا إلى جنب معهم، وليس عن بعد من نيروبي. لهذا السبب، سيتم نقل الكيانات التابعة للأمم المتحدة إلى الصومال بين الأشهر الستة والاثني عشر المقبلة.

ويضطلع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدور حاسم في دعم الصوماليين من أجل تحقيق العملية الانتقالية. فقد تم جزء من النجاحات السياسية التي أحرزت في العام الماضي عن طريق العمل الشاق لمكتب الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود الدؤوبة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام

الأساسية - وبدون ذلك سيكون من الصعب بلوغ السلام والتنمية الطويلي الأجل.

وفي هذا الصدد، إن التزام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير بدعم وكفالة التكامل مع النهج الذي تتبعه الحكومة الاتحادية في الصومال، فضلا عن تعهد الحكومة بتقديم خططها التفصيلية المتعلقة بتحقيق الاستقرار إلى الهيئة الحكومية الدولية، هما تطوران نرحب بهما.

وعلى الرغم من الهجمات العديدة التي شنتها حركة الشباب، هناك الآن إحساس ملموس بوجود الأمن والتفاهل في مقديشو. فلقد انتشرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بكامل قوتها المأذون بها في جميع أنحاء البلد، وهي فعالة في تراجع القدرة التشغيلية لحركة الشباب. ومع ذلك، حركة الشباب لم تُهزم بعد، ووجودها لا يزال يعوق حرية حركة الصوماليين وأولئك الذين يساعدونهم.

إن عدم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ما فتئ مصدرا للقلق. ولا يزال المجتمع الدولي يقدر التضحيات التي تبذلها القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرون، ويؤيد بشدة نداءات الاتحاد الأفريقي لتوفير الموارد والقدرات الإضافية بغية مواصلة بذل الجهود الرامية إلى مكافحة حركة التمرد.

وفي الوقت نفسه، يدرك أعضاء المجلس طلب الحكومة الصومالية بتخفيف الحظر المفروض على الأسلحة من أجل تيسير تطوير قطاع الأمن في الصومال. ويقترح الأمين العام في تقريره أنه من المهم اتخاذ نهج مدرّس استنادا إلى جميع العوامل القائمة، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى دعم تطوير القوات الصومالية مع تجنب انتشار الأسلحة غير المضبوطة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني. ونحن نعلم أن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على استعداد لتقديم المشورة التقنية أثناء وضع الخيارات في هذا الصدد.

على الصعيد التكتيكي مع وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وما فتئ الأمين العام ملتزما بالتكامل الهيكلي التام حالما تسمح الظروف بذلك، وبإبقاء خيار عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام قيد الاستعراض في المستقبل. ونظرا للحالة الدينامية القائمة في الصومال، يعتزم الأمين العام إعادة النظر في مسألة التكامل الهيكلي العام المقبل.

إن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال كانت إحدى قصص النجاح في العلاقة القائمة بيننا. ونحن لا نزال ملتزمين بالعمل مع زملائنا في الاتحاد الأفريقي خلال الأشهر المقبلة بغية كفالة أن تكون النهج التي نتبعها متماسكة، وأن يدعم بعضها بعضا، والأهم من ذلك أن تقدم أفضل الدعم للصومال حكومة وشعبا. وقد أجرى كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مراجعة لجهود وانخراط كل منهما في الصومال، وتوصلنا إلى استنتاجات موضوعية متشابهة. وفي الاجتماع الذي عقدته قوة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير في أديس أبابا، اتفقنا على موقف مشترك بشأن نتائج المراجعة التي أجراها كل منا، فضلا عن الخطوات المقبلة المتعلقة بتعاوننا في المستقبل. وسوف نبقي مجلس الأمن على علم بهذه الجهود ونتائجها.

إن أحدا لا يسعه، سوى شعب الصومال، أن يحقق العملية الانتقالية التي نصبو جميعا إليها في بلده، ولكن الأمم المتحدة يمكنها أن تؤدي دورا داعما هاما. ونحن نتطلع إلى تلقي توجيه مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة وانخراطها في الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أوغوستين ماهيغا. بيد أن مكتب الأمم المتحدة السياسي غير مصمم لتقديم الدعم اللازم الذي تتطلبه حكومة جديدة تسعى إلى توطيد سلطتها في جميع أنحاء البلد. إن ذلك يتطلب بعثة جديدة ذات خبرة سياسية وتقنية، وموارد وتشكيلة لدعم الصومال حكومة وشعبا. لذلك، يوصي الأمين العام إلى مجلس الأمن بتصفية مكتب الأمم المتحدة السياسي وإنشاء بعثة أوسع نطاقا لبناء السلام في مقديشو.

وتتضمن مهام البعثة الجديدة المتوخاة بذل المساعي الحميدة، وتقديم المشورة والمساعدة بشأن تحقيق الأمن وبناء السلام وبناء الدولة، والتحضير لإجراء الانتخابات، وإعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون، والعون على تنسيق المساعدة الدولية. وسوف تقدم الأمم المتحدة خبرة فريدة للمساعدة في هذه المجالات. في الوقت نفسه، هناك حاجة إلى اتباع نهج ابتكارية بغية التصدي للتحديات الخاصة بالعمل في الصومال، وتكثيف الجهود التي نبذلها مع متطلبات الحكومة. لهذا السبب، وإلحاقا بتوجيهات المجلس، يعتزم الأمين العام إيفاد بعثة تقنية لوضع خطط مفصلة تتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في الصومال. وسوف يقدم تقريرا عن النتائج المحرزة في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن في أيار/مايو من هذا العام.

ونحن نقدر مشورة الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الآخرين المتعلقة بأنواع النماذج الهيكلية لوجود الأمم المتحدة الجديد في الصومال. وتوصية الأمين العام بإنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة - وهو الخيار جيم في تقريره - تعكس الخيار الحالي الأفضل للمنظمة القاضي بتزامن توفير الدعم المعزز لبناء السلام والوفاء بالأهداف الإنمائية والإنسانية الأخرى. وينوه هذا الخيار بأهمية الحفاظ على المستوى العالي من الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع تعزيز الاتساق الاستراتيجي للبعثة، والتخطيط والتعاون

نجحت القوات الحكومية، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في استعادة السيطرة على مناطق كانت تسيطر عليها في السابق منظمة الشباب. أما اليوم، فقد أصبحت منظمة الشباب ضعيفة وقيادتها تعملها الفوضى ولا سراة لها وأفرادها هاربين. إننا ملتزمون بمواصلة الكفاح ضد هذا الوباء حتى يتحقق النصر النهائي.

نحن بصدد إنشاء إدارات محلية في المناطق التي تم استردادها مؤخرا في جنوب ووسط الصومال. وهذا يقوم على نهج تصاعدي يمتد من القاعدة إلى القمة، وبعبارة أخرى، إنه نهج يرمي إلى تمكين المجتمعات المحلية من اختيار قادتها، وتعمل حكومة الصومال بوصفها الميسر الشرعي الوحيد، كما ورد ذلك في الدستور. وهذا سوف يعزز من احترام سيادة الصومال، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، ويعزز من شرعية الحكومة الاتحادية لجمهورية الصومال، واحترام رغبات السكان المحليين في تلك المناطق.

بدأت أيضا حكومة الصومال باتخاذ خطوات لازمة جدا تتمثل في إنشاء نظام مالية عامة موثوق وشفاف وخاضع للمساءلة. إن تحصيل الضرائب بوصفه مصدرا رئيسيا للدخل الحكومي يحتل أولوية في هذا الصدد. كذلك نعمل على برنامج من أجل العودة الطوعية للاجئين الصوماليين المتواجدين في البلدان المجاورة وكذلك إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا في مناطق إقامتهم الأصلية.

على الرغم من التقدم المحرز في سائر المجالات والمهام المتعددة التي تنتظرنا، لا تزال أمامنا تحديات خطيرة. ولا يوجد لدينا أي أوهام إزاء هذا. فالتخلص من بقايا منظمة الشباب يعتبر أولوية عليا بالنسبة لنا. بيد أن ذلك سيتطلب تعزيز القدرة العسكرية لدى قوات الدفاع الصومالية عن طريق التدريب وتوفير العناصر الممكنة لها في الوقت المناسب، وتعزيز هياكل القيادة والمراقبة.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في الصومال.

**السيدة عدن (الصومال)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أحاطب هذا المجلس، وأتشاطر وإياكم الأحداث الجارية التي ترسم مصير الصومال. وأود أيضا أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر.

أولا وقبل كل شيء، يتكلم الشعب الصومالي، وللمرة الأولى خلال أكثر من عقدين، عن آمال جديدة، وعن التفاؤل والثقة والإيمان القوي بالتطورات الجديدة في وطننا. وأتمنى وأمل بحماسة أن تثبت حكومتي أحقية الشعب الصومالي في تطلعاته.

أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في الصومال. إن بزوغ فجر جديد في الصومال بدأ بتكليف فترة الانتقال بالنجاح وإيرساء الأسس لهماكل حكومية موثوقة وسليمة. واليوم، لدينا حكومة غير مترهلة وتعمل على أكمل وجه، مع وجود قوانين قوية وحيوية. إن النزاع المعروف جيدا والقسوة التي كانت مستبدة في صفوف زعماء الصومال قد عفا عليهما الزمن، وساد مكاهما مناخ التعاون.

منذ البداية، اعتمدت حكومتي إطارا سياسيا يقوم على ست ركائز ويستند إلى رؤيتنا الجماعية للطريق المفضي إلى الأمام. إن هذه الرؤية هي استراتيجيتنا لتناول مسائل ملحة، من قبيل الأمن وبناء السلام والقانون والحكم الصالح، والانتعاش الاقتصادي وإصلاح الإدارة المالية العامة، وإيصال السلع والخدمات إلى الجهات المستهدفة، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية وحماية سيادة الصومال وسلامتها الإقليمية.

لقد أخذت حكومة الصومال زمام عدة مبادرات وبرامج تقوم على هذه الركائز. ففي القطاع الأمني، على سبيل المثال،

أقله رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة لتمكين القوات المسلحة الصومالية الوطنية من تولى مسؤوليتها الكاملة عن أمننا. غير أننا، في هذا السياق نود أن نعرب عن معارضتنا الشديدة للإذن بتضمين قوات بحرية في البعثة ونكرر معارضتنا.

لقد أعربنا عن قلقنا خلال الاستعراض الاستراتيجي الأخير في الاتحاد الأفريقي؛ وقد تم تفهم وجهة نظرنا وتم حذف هذا العنصر بالذات من التقرير النهائي المقدم إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن القدرة البحرية لقواتنا يجب أن تكون أولوية. وما من سبب يبرر نقل الحملة ضد منظمة الشباب إلى البحار. فالقرصنة والاتجار بالبشر والتفجير كلها تحديات هامة، ولكنها غير مرتبطة بولاية البعثة. هذه هي مهمتنا التي تحتاج إلى دعم المجلس.

بالإشارة إلى الفقرة ٥١ من التقرير المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الصادر عن الاجتماع الحادي عشر لمجلس وزراء الدفاع والأمن المعقود في سيشيل، ناقش وزراء الدفاع والأمن مسألة العنصر البحري في البعثة، وأعربت الصومال بوضوح عن موقفها ومؤداه أنها ليست بحاجة إلى هذا العنصر. ومن ثم وافق بالإجماع مجلس وزراء الدفاع والأمن على اعتراض الصومال على العنصر البحري في البعثة. وتتوفر في هذه القاعة نسخة من هذا التقرير وقعها جميع الأعضاء لتيسير الرجوع إليه.

لقد أحرز تقدم كبير ضد القرصنة، ونعرب عن شكرنا للمجتمع الدولي على العمليات القوية والمنسقة جيدا التي هزمت تقريبا هذه المهنة السلبية. إن المكاسب التي تحققت يقتضي استكمالها على جناح السرعة ببرامج تستهدف الشباب في تلك المجتمعات. وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بإعادة دمج وتسريح المقاتلين والشباب الذين يتعرضون للمخاطر في جميع أرجاء البلاد. وسيتعين علينا الإسراع في الاستثمار في

إن توطيد دعائم السلام في المناطق المستردة في جنوب الصومال وتأمين الموارد العسكرية والمالية اللازمة في أواها أولوية أخرى. وإن رفع الحظر عن توريد الأسلحة شرط أساسي مسبق لتحقيق هذا الهدف. وتكرر حكومة الصومال طلبها من أجل رفع حظر الأسلحة. وسوف تعمل حكومة الصومال على تفعيل الآليات اللازمة لضمان عدم وقوع تلك الأسلحة في أيدي الضالة.

لقد بدأنا تعزيز قدرات مؤسسات الدولة بإجراء تكيفات وتغييرات هيكلية. ومع ذلك، يقتضي الأمر المزيد من العمل، وعند هذه المرحلة، يمكن للأمم المتحدة أن تشارك بتوفير الوجود الفعلي للوكالات المتخصصة في الميدان في الصومال، وأن تعمل مع الوزارات المعنية. لا يمكن أن يُكتب النجاح لهذه البرامج وغيرها ما لم تحظى بمباركة المجتمع الدولي وتوفر الإرادة السياسية لديه والتزامه الطويل الأجل بمضاعفة مشاركته مع الصومال الجديدة، من خلال حكومة الصومال بتقديم الموارد الفنية والمالية اللازمة.

يسر حكومة بلادي أن تُبلغ عن الالتزام المستمر لقوات الأمن الوطنية الصومالية والتضحيات الهائلة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع الوطنية الأثيوبية وشركاؤها الدوليون من أجل الاكتمال الناجح لخارطة الطريق الانتقالية، ونحضر على تقديم المزيد من الدعم في هذا الصدد.

إن الأمن متطلب أساسي للاستقرار والتعافي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومما يبعث على الإعجاب المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقواتنا المسلحة الوطنية ضد منظمة الشباب طيلة العام الماضي، وأود مرة أخرى أن أشكر الدول التي ساهمت بقواتها في هذا المسعى الشجاع. وينبغي الاعتراف بالدعم المقدم من الأمم المتحدة للبعثة. ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية تدريب قواتنا وتجهيزها وهيكلتها على نحو أفضل. فدعم المجلس لازم وليس



بالتأييد عن شعب الصومال وحكومة جمهورية الصومال الاتحادية، أقف اليوم أمام المجلس لأقول إن الصومال حكومة وشعبا تسعى إلى الشراكة الدائمة مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وأسرّة الأمم المتحدة برمتها، شراكة من أجل السلام، والحكم الصالح، والتعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، بطريقة تناسبنا جميعا، وابتداء من هذه اللحظة إلى أن يحين الوقت الذي نصح فيه قادرين على الوقوف على قدمينا بالكامل.

يؤكد هذا الحاجة إلى تحول نوعي في طريقة مشاركة المجتمع الدولي مع الإدارة الانتقالية الصومالية.

أود مرة أخرى أن أشكر الأمم المتحدة على دعمها منذ أمد طويل للصومال. لولا استمرار وجود منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وموظفيهم لما تقدمنا قيد أمثلة. بدأت العودة التدريجية لمنظومة الأمم المتحدة إلى مقديشو خلال العام الماضي. إن وجود عدد متزايد من كبار الموظفين أحدث فرقا. إننا نفهم صعوبة عملية النقل هذه في ظل وضع أممي لا يزال صعبا لكن بات يمكن ضبطه. أود أن أشجع الأمم المتحدة وأصدقاءنا على التحرك بشكل حاسم للعودة. ووفقا للممارسة المتبعة، سوف ندعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتوفير الأمن والأرض والمرافق والحصانات، على النحو المطلوب. يجب نقل مكاتب الأمم المتحدة والسفارات إلى مقديشو.

في هذه المرحلة، أود أن أكرر الإعراب عن موقفنا القوي بأنه ينبغي أن يكون هناك بعثة متكاملة للأمم المتحدة، وهو ما من شأنه أن يساعد المنظومة على توحيد الأداء والتحدث بصوت واحد. نعتقد أن مزايا وجود هيكل موحد تفوق بكثير شواغل الذين يسعون إلى الإبقاء على الوضع القائم من أجل النأي بأنفسهم عن العنصرين السياسي والعسكري للجهود الدولية.

شبابنا كي لا نخسر عوائد الحملات العسكرية والحملات ضد القرصنة.

ونحض أيضا المجلس الموقر على حذف الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/69) فيما يتعلق بتنفيذ سياسية بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان. إن حكومة الصومال تنظر إلى هذه المسألة بالذات على أنها لا تنطبق إلا على قواتنا الوطنية.

إن الحالة الإنسانية لا تزال مخوفة بالمخاطر بالنسبة لمئات الآلاف من أبناء شعبنا. والكثير منهم في خطر ولا يزال يوجد مليون شخص من مواطنينا مشردين داخل البلد، وقد التمس آخرون كثيرون الملاذ في أماكن أخرى، ونحض المجتمع الدولي على المساهمة السخية من خلال نداء الأمم المتحدة الموحد أو من خلال وسائل أخرى للتخفيف من حدة المعاناة. لقد نال الجفاف والصراع من قدرة أبناء شعبنا على التحمل، وتم إنقاذ العديد من الأرواح من قبل الأمم المتحدة والعديد من الوكالات الإنسانية وأصدقاء الصومال. فلنبن على هذا النجاح ولنستثمر في قدرات أبناء شعبنا لكي يتدبروا أمرهم بأنفسهم. إننا شعب قوي ولا ينبغي لنا أن نعتمد على المساعدة.

إن حالة حقوق الإنسان تحتاج إلى مزيد من الاهتمام العاجل. إننا ندرك العيوب والإساءات السائدة. وحكومتنا ملتزمة بالتحرك بصورة حاسمة لضمان الحصول على حقوق الإنسان الأساسية وإنهاء ثقافة العنف، خاصة ضد النساء والصحفيين.

أود أن أؤكد من جديد تأييدنا للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الذي يحظر التجارة في الفحم وتصديره، ونرجو من المجلس معاقبة منتهكي الحظر.

الأخيرة إلى أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، جرى الاتفاق خلال الدورة الاستثنائية السادسة والأربعين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي عقدت في أديس أبابا في ٢٣ كانون الثاني/يناير، على إدماج الخطة الكبرى لتحقيق الاستقرار التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطار السياسة العامة للحكومة الصومالية ذي الركائز الست في الأسابيع الستة المقبلة.

وفي الختام، أود توجيه الدعوة إلى أعضاء مجلس الأمن إلى زيارة الصومال في المستقبل القريب لكي يشهدوا التغييرات والفرص الهائلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أَدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٥.

من شأن التكامل تيسير نهج متسق إزاء بناء السلام وتحقيق الاستقرار ودعم المؤسسات، وهي نقاط قوة منظومة الأمم المتحدة. ونوافق على أن يكون تكامل العنصر العسكري تدريجياً وأن يبدأ حال انتهاء الحملة العسكرية الناشطة - الذي نأمل أن يحدث في الأشهر القادمة. أعتقد أن هذا يتفق مع المناقشات التي أجريناها مع فريق الاستعراض الاستراتيجيين التابعين لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. نحن بحاجة إلى هياكل واضحة وصغيرة الحجم يمكننا أن نشارك معها وتعاون معها ونعمل معها في شراكة. إن وجود الأمم المتحدة من خلال هيكل موحد سيكون أقوى وأكثر كفاءة ويؤدي بفعالية أكبر. ويجدوننا أمل صادق بأن يسمع صوتنا.

تناول الرئيس هذه النقطة خلال أسفاره إلى المنطقة وعند زيارة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وخلال الاجتماعات مع قادتها. وتشاطر آراءه كتابة مع الأمين العام، الذي ناقش معه أيضاً هذه المسألة خلال زيارته